الأثر المتبادل للهجرة اليمنية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن والمهجر

مكوِّن الهجرة الحضرمية

تمهيد نظري

د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر (*)

(*) باحث مشارك ـ جامعة حضرموت. رئيس فريق حضرموت في مشروع دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية.

تمهيد نظري

تبنَّت "مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية" المنبثقة عن مجموعة "العالمية للسفريات والسياحة UNIVERSAL" مشروع إجراء دراسة ميدانية للهجرة اليمنية عبر العصور؛ للبحث في آثارها الإيجابية والسلبية على مجرى التطور العام والتنمية في اليمن على وجه الخصوص، وبلدان المهجر عامة؛ لاستخراج الدروس والعبر من تلك التجربة الإنسانية للشعب اليمني. ولعل "الهجرة الحضرمية" تشكل الظاهرة الأبرز وحلقة الوصل في سلسلة الهجرات اليمنية عبر التاريخ، بل لعلها الأكثر حضوراً إلى يومنا هذا، ليصح القول إنها قد أضحت ثقافة أو عقلية Culture/Mentality أو أسلوب حياة أنتجت تخالطاً وثروة وأثراً روحياً وسمَ الحياة الثقافية والدينية لشعوب وازنة في الهند وجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا عدا عن مكرمة المساهمة في نشر الإسلام في تلك الأصقاع، فقد نشر اليمنيون الحرف العربي في تلك البلدان وأحدثوا حركة أدبية وفكرية أدت إلى إصدار أكثر من عشرين صحيفة ومجلة في إندونيسيا وحدها، ناهيك عن إقامة الصِّلات الوثيقة بمراكز النهضة العربية في مصر وسورية ورموزها، أمثال الشيخين محمد عبده ورشيد رضا. وقد أشار إلى ذلك، بإسهاب، الدكتور الكويتي يوسف الحجي[1] حيث ذكر "أن الحضارم المسلمين هم رواد الحركة الأدبية الصحفية العربية في المهجر الشرقي، مثلما كان الشاميون المسيحيون أصحاب الفضل في تأسيس الحركة الأدبية العربية في المهجر الغربي (أمريكا)، ولكن الفرق أن أحداً لم يدرس حركة الأدب والصحافة التي أسسها العرب المسلمون في الشرق، وانصبت الدراسات على ما قام به

(1) في كتابه عن الشيخ عبدالعزيز الرشيد، الصادر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٣م.

العرب المسيحيون في أمريكا". ولعل من نتائج هذه الدراسة التي تتبناها "مؤسسة الخير" أن تفتح المجال لسد تلك الثغرة.

يقسم بعض الباحثين "الهجرة الحضرمية" تاريخياً إلى جنوب شرق آسيا إلى خمس هجرات[٢]. وما يهمنا هنا هما الهجرتان الرابعة والخامسة اللتان تبدآن من منتصف القرن التاسع عشر (١٨٥٠م) حين ظهور السفن البخارية الحديثة في المحيط الهندي حتى استقلال إندونيسيا، في منتصف القرن العشرين الميلادي، ومن ثم باقي مناطق جنوب شرق آسيا، حيث تغيرت وجهة الهجرة الحضرمية بعد ذلك، كما سيأتي في سياق البحث.

وحين ابتدأت الهجرة الحضرمية إلى شبه الجزيرة العربية ـــ وبالذات إلى أرض الحجاز ــ دخلها الحضارم وهي أشد فقراً من أرضهم، وعملوا كما عملوا في الشرق الأفريقي، واجتهدوا كما اجتهدوا في الوسط الآسيوي، وأخلصوا كما أخلصوا في إندونيسيا وماليزيا، فكانت أرض الحجاز مشهداً من مشاهد العطاء في السنين العجاف الأولى. ولمعت أسماء في مجال الاقتصاد والمال أمثال (بن محفوظ)، الذي بنى أحد أهم روافد الاقتصاد والصرافة في المملكة العربية السعودية (البنك الأهلي السعودي) ، الذي مول الكثير من المشاريع الخاصة والعامة، إلى جانب شركات الصرافة لآل (العمودي وبامعوضة) التي قيل إنها قد دفعت رواتب الدولة السعودية في يوم ما. وهناك أيضاً (آل بقشان) الذين ساهموا في النهضة العمرانية، لاسيما في الحجاز، وساهموا أيضاً في النهضة العلمية حتى قيل إن الشيخ (باخشب)، صاحب أكبر أسطول تجاري بحري في

(٢) أ.د. محمد سعيد داؤود ـ جامعة حضرموت: السمات العامة للهجرة الحضرمية إلى جنوب شرق آسيا: بحث مقدم إلى الندوة العالمية حول "اليمنيون الحضارم في جنوب شرق آسيا: الحفاظ على الهوية أو الاندماج" ٢٦-٢٨ أغسطس ٢٠٠٥م، الجامعة الإسلامية الماليزية بالتعاون مع السفارة اليمنية في ماليزيا.

البحر الأحمر، هو الذي أسس (جامعة الملك عبدالعزيز) بجدة على نفقته الخاصة في بداياتها. أما الشيخ (بن لادن) فقد تولى عمليات توسعة الحرمين الشريفين وصيانته إلى يومنا هذا، إلى جانب تنفيذ شركاته المشاريع الاستراتيجية في المملكة، لاسيما (طريق الطائف – الهَدَى) التي قيل إن الملك فيصل لم يجد شركة سعودية أو عربية تقوم به، وتصدى لذلك المشروع بن لادن الذي فقد حياته إبان التنفيذ في حادث سقوط طائرته. ويلخص الدكتور يوسف الحجي[٣] هذه الظاهرة بالقول: "ويتحدث الناس عن الكثير من الأسماء اللامعة في عالم الاقتصاد والتجارة والصناعة، وكيف أن هذه الأسماء بدأت من الصفر ثم أمست من أعظم بيوت التجارة، علاوة على ما يتسمون به من النزاهة والدقة في العمل والجَلَد والصبر والالتزام، ولذلك فقد كانوا هم اللبنة الأساسية في معظم المؤسسات المالية إدارة وتصريفاً". وفي مجال الصناعة يذكر الباحثان إيوالد وكلارنس سميث "أن السلطان صالح بن غالب القعيطي الذي أصبح سلطاناً للسلطنة القعيطية (١٩٣٦-١٩٥٦م) عندما قام بأداء فريضة الحج سنة ١٩٣٠م وضع خطة لإقامة مصنع للغزل والنسيج لمعالجة الركود الاقتصادي في الحجاز، وتم وقف عقارات لذلك المصنع من (أملاك القعيطي) في حيدر أباد، مؤكدين طبيعة المشروع الحضرمية. وقد استهل ذلك المشروع، الذي سمي "بيت الصناعة"، أعماله في المدينة المنورة عام ١٩٣٢م، وظل يعمل طوال عقدين من الزمن[٤].

---

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) الشتات الحضرمي: تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي ١٧٥٠-١٩٦٠م. ترجمة د. عبد الله عبد الرحمن الكاف. مراجعة/صياغة د. عبد المطلب أحمد. تحرير أورليكه فريتاك ووليم كلارنس سميث. تريم للدراسات والنشر.

الجدير بالملاحظة هنا أن تلك الصورة الناصعة قد أثارت بعض الإشكاليات المنهجية، وألقت بظلالها في مجرى الدراسة، ليس أقلها على سبيل المثال: مسألة الهوية والانصهار وتبدل الهوية في مجتمعات المهاجر، مما يسمح بطرح التساؤل: هل يجوز لنا واقعياً أن نتحدث اليوم عن أجيال متعاقبة من المهاجرين اليمنيين بأنهم مازالوا يمنيين أو حضارم في تلك البلدان بعد تعاقب ما يزيد عن عشرة أجيال؟ وهل ذلك يمس بمصالحهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن السياسية، لاسيما في هذه الأوقات التي تتصاعد فيها حركات التمييز بين "مواطنين أصليين" و"مواطنين وافدين" أو بالتجنس. وقد حدث لهم مثل هذا في الماضي القريب بعد حصول تلك البلدان على استقلالها السياسي من الاستعمار، في بداية الستينيات من القرن العشرين، كما في إندونيسيا وكينيا والصومال، حيث شُرد هؤلاء وجُردوا من أموالهم وممتلكاتهم، وقُضي على "مستوطناتهم".

في البدء أخذت الهجرات الأولى طابع الشتات Diaspora، التي أنتجت ظاهرة "تجارة الشتات" التي يراها السيد فريد العطاس بأنها تخترق الثقافات وبأنها عابرة لها، وهي عبارة عن مجتمعات تجارية متداخلة تشكل شبكة تجارية واسعة، حيث استوطن التجار في مدن غريبة وتعلموا لغة مضيفهم وعاداتهم وممارستهم التجارية، ثم قاموا بتسهيل التبادل عبر الثقافات المختلفة(٥)، وفي تلك الفترة كان المهاجرون يعيشون فيما يشبه "مستوطنات" خاصة بهم يمارسون فيها عاداتهم وتقاليدهم في العبادة والمناسبات الاجتماعية التي أخذها عنهم بالتدريج السكان الأصليون، وأصبحت بمرور الزمن سائدة في المجتمع

(٥) السيد فريد العطاس: حضرموت والشتات الحضرمي: مشكلات في التاريخ النظري.، كتاب الشتات الحضرمي تجار، علماء، ورجال دولة حضارم في المحيط الهندي ١٧٥٠-١٩٦٠م. تحرير اورليكه فرايتاك، وليم كلارسن سيمث.

كله تقريباً. وفي تلك الفترة أيضـــاً كانت الســـلطات الاســـتعمارية (الاســـتعمار الهولندي في إندونيسـيا مثلاً) تحاول عزلهم عن السـكان الأصـليين خوف التأثر بهم ســـياســـياً ودينياً، وتصـــدر القوانين لعزلهم، وكان ممكناً الحديث عنهم كفئة متميزة داخل المجتمع المضـيف، بصـفتهم يمنيين حضـارم دون أن يُضـار أحد. أما في مرحلة الستينيات وحصول تلك البلدان على استقلالها تباعاً، فقد أصبحوا جميعاً مواطنين في تلك البلدان يعتزون بانتســابهم إليها، وتنتظمهم مؤســســات مدنية على شـكل أحزاب سـياسـية أو منظمات مجتمع مدني، أو حتى جمعيات خيرية، مع الاعتزاز بأصـــولهم. أما من الناحية القانونية، فقد أصـــبحوا اليوم مواطنين لدول أخرى. والجدير بالملاحظة هنا أن من العوامل الدافعة إلى سرعة انصـــهارهم في بلدان المهجر التطورات الســـياســـية الطاردة التي حدثت في موطنهم الأصلي، لاسيما الشطر الجنوبي مُنْذُ حدوث الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م الذي قام على أنقاض حرب أهلية (بين التحرير والقومية) نتج عنها نظام سياسـي شـمولي متشـدد في جميع الاتجاهات قضـى على كل أمل لهم في العودة والاستثمار والبناء، بل واستحوذ على "تحويشة العمر" لبعضـهم بخبطة عشـوائية غير محسـوبة النتائج، تمثلت في "قرارات التأميم" عام ١٩٧٣م، التي قضـــت على أموال بعض الذين تعجلوا الاســـتثمار في مجال التنمية العقارية وآمالهم لاســـيما في عدن (المعلا، التواهي، خور مكســـر) والمكلا، لتصـــيب الشطر الجنوبي حالة من الركود التام لمدة ثلاثين عاماً، لم يجرؤ خلالها أحد من المهاجرين على التفكير في العودة، ناهيك عن الاسـتثمار، واقتصـر ما يقومون به من مهاجرهم على (التحويلات) للأهل ــ في حدها الضروري الأدنى ــ التي اعتمد عليها النظام الســـياســـي في الجنوب في تحصـــيل احتياجاته من العملة

الصعبة، واستخدمها في تعديل ميزان المدفوعات، وتغطية الاستيراد من المواد الغذائية والبضائع الضرورية.

وفي السنوات الأولى للوحدة انتعشت الآمال، وحدثت في ساحل حضرموت خاصة (المكلا الشحر، الغيل) حركة عمرانية غير مسبوقة في تاريخ حضرموت الحديث، لكنها كانت استثمارات ريعية فردية خاصة، لا تمس البنية التحتية أو المشاريع الاستراتيجية؛ وذلك بسبب استشراء حالة الفساد المالي والإداري في جميع مراكز السلطة ومفاصلها، وما تبعها من سياسة وممارسات النهب والتعدي والتجاوزات، وإصرار مراكز القرار على مقاسمة المستثمرين في مشاريعهم وأملاكهم، ما جعلهم ينفرون من محاولة الاستثمار. أما أصحاب المؤسسات المالية الكبرى، لاسيما في السعودية وبعض مناطق الخليج، فكانوا لا يتحركون إلا وفق سياسة بلدانهم التي لا يحيدون عنها. وكان الصراع داخل الدولة اليمنية وما نتج عنه من حروب داخلية (١٩٩٤، ٢٠١٤م) والحالة الأمنية المضطربة هو القشة التي قصمت ظهر البعير، وقطعت تفكير كل مغترب أو مهاجر في الاستثمار، اللهم إلا من المغامرة والمقامرة وتجارة الحروب.

يُعد مفهوم "التنمية المستدامة" (Sustainable Development) من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية الحديثة في مجال التخطيط والتنظيم الشامل بعيد المدى لضمان التطور المتوازن للمجتمعات البشرية، وقد ظهر لأول مرة في أدبيات الأمم المتحدة ووثائقها مُنْذُ سنة ١٩٨٧م، ثم شاع في الأدبيات والمراجع الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم إدراج موضوع الهجرة في الإطار الإنمائي العالمي في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، وتمثل في الهدف رقم (10.7) بشأن تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص، الذي حظي باهتمام إقليمي واسع مُنْذُ "المنتدى العالمي" حول الهجرة والتنمية

الذي عقد في إسطنبول بتركيا في العام ٢٠١٥م. أما على المستوى الوطني، فلم تحظ قضية الهجرة والمهاجرين وعلاقتهما بالتنمية المستدامة بأي اهتمام فعلي من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة، كوزارة المياه والبيئة أو (المجلس الاستشاري ووزارة شؤون المغتربين). على الرغم من الدور المبكر الذي اضطلعت به الهجرة اليمنية عبر العصور في المجتمع المحلي اقتصادياً واجتماعياً. قبل أن يتحدث العالم عن مفهوم "التنمية المستدامة"، فإن النظر إلى "الهجرة اليمنية" من هذ المنظور الحداثي ربما يكون فيه شيء من الإقحام أو المبالغة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن سياسات التخطيط للتنمية المستدامة وأساليبه وتقنياته، لم تكن واردة عند متخذِ القرار والمخطِّط اليمني في ذلك الحين أصلاً، وربما إلى اليوم. وغاية ما يمكن قوله بهذا الصدد، إن مردودات الهجرة اليمنية المتمثلة في التحويلات النقدية حصراً قد ساهمت في ديمومة الإعاشة لقطاع واسع من السكان، وعززت ميزان المدفوعات ورفدت الخزينة بالقطع الأجنبي، لاسيما في مرحلة "الطفرة النفطية" في بلدان "مجلس التعاون الخليجي" (١٩٧٣-١٩٨٣م)، مع الأخذ في الاعتبار الفروق بين الشطرين ونظرة كلٍّ منهما إلى الهجرة والمهاجرين. كما ساهمت في نقل نموذج للحداثة في أساليب العيش والحياة العلمية لدى الشعوب الأخرى، كان بمثابة الحافز للدعوة إلى الأمن والاستقرار والتنمية والإصلاح والوحدة في حالة حضرموت. ولكن، من حيث العموم، لم تتحول مردودات الهجرة اليمنية إلى (مدخل ثابت Stable Input) للتنمية الشاملة المستدامة بمفهومها الحداثي، وذلك لا يعود إلى الخلل من جانب المهاجرين، وإنما لقصور من جانب الدولة التي لم تعرف كيف تتعامل مع المهاجر (بوصفه قوة اقتصادية دولية) تقايض بها، كما لم تكن لديها استراتيجية شاملة تخلق الأوعية الاقتصادية المناسبة لاستيعاب مردودات

الهجرة في مشاريع استراتيجية تنتج عنها (الاستدامة)، الأمر الذي لم يكن متاحاً ماضياً وحاضراً، ونزعم أنه لن يتاح في المستقبل المنظور.

الإطار النظري

مفاهيم أساسية

تُعرّف دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) الهجرة - لغةً - بأنها الخروج من الموطن الأصلي إلى بلد أو بلدان أخرى، بانتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعياً وراء الرزق. أما اصطلاحاً فالهجرة Migration أو النزوح في القانون الدولي هي: انتقالٌ لفرد أو جماعة، اضطراراً أو اختياراً، من دولة *لأخرى بقصد الإقامة*، واتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً مستداماً أو مؤقتاً.

وتُعرّف وثائق الأمم المتحدة المهاجر Migrant على أنه: شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة، بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو قسرية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة، سواءً كانت نظامية أو غير نظامية، وقد بلغ عدد المهاجرين في العالم حوالي ١٧٣ مليوناً سنة ٢٠٠٠م.

ولا شك أن العامل المشترك في دوافع الهجرة هو العامل الاقتصادي أو الفقر الذي يدفع بكثير من المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني، التي تتوافر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة؛ أملاً في تحسين مستوى المعيشة كهدف أساسي. وكان لهذه التطورات والمتغيرات الدولية أثرها البالغ على مناطق اليمن كافة، وهجرة السكان إلى مناطق العالم المختلفة، لاسيما المناطق المطلة على المحيط الهندي وسواحل شرق أفريقيا.

وحضرموت إحدى المناطق اليمنية التي هاجر سكانها إلى مناطق مختلفة من العالم. ويتناول البحث في هذا الفصل الهجرة إلى جنوب شرق آسيا باتخاذ إندونيسيا أنموذجاً لتلك الهجرات، في حد زمني (١٨٥٠ – ١٩٥٠م).

خلفية تاريخية: جدلية الوطن والشتات في تجربة الهجرة اليمنية الحضرمية

في معاناتهم من شظف العيش بسبب قسوة الطبيعة في أرضهم، إلى جانب حالة البداوة وانعدام الأمن في بلادهم في السنين الغابرة، فطن اليمنيون الحضارم إلى مغزى الآية القرآنية الكريمة "ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها"، فدلتهم الفطرة على ركوب البحر أولاً إلى السواحل الأفريقية الشرقية القريبة، ثم إلى التوغل في جنوب الهند وجنوب شرق آسيا بعد اكتشاف السفن البخارية التي تمخر عباب المحيطات، في هجرة ممتدة إلى يومنا هذا. فكأنهم قد ابتكروا في "عبقرية المجال الحيوي Vital Sphere" إذا صح التعبير، بوجود مجالات حيوية أخرى يمكن إعمارها (واستعمارها) بمعنى العمران البشري، كما في مصطلح ابن خلدون، وجعلها امتداداً للوطن واستطالة له، من خلال حركة الإنسان في أرض الله الواسعة [٦]. ومن البديهي أن تلك الظاهرة لم تكن استثناءً على اليمنيين الحضارم، فقد فعلتها شعوب الأرض قاطبة. لكن الخصوصية تتبدى في تحول الهجرة إلى (ظاهرة) جديرة بالتمعن؛ يتجلى الإبداع فيها في ما أوردته الدكتورة ريم عبد الغني[٧] نقلاً عن هارولد إنجرامس، من ارتباط قدر الحضارمة بالهجرة، وهي هجرة إيجابية، لأنهم نقلوا إلى تلك الأصقاع، لاسيما شرق آسيا وشرق أفريقيا، رسالة الدين والعلم والصحافة،

---

(٦) تجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم المجال الحيوي Vital Sphere بالمعنى التعسفي في سياسات الدول الأوروبية قد أدى إلى احتلال بلدان وتدميرها بحجة أنها مجال حيوي لشعوب أرقى منها، كما في (النظرية الآرية/ النازية) التي قامت على أساسها حربان عالميتان الأولى والثانية وأدت إلى احتلال معظم القارة الأوروبية بحجة أنها مباحة لجنس أرقى.

(٧) دكتورة/ مهندسة ريم عبدالغني: حضرموت ح٧ نقلاً عن كتاب الدكتورة ريم عبدالغني، نفس المصدر أعلاه ضارة لا تموت، دار الفارابي، بيروت – لبنان ٢٠١٦م.

وشقوا الصخر بأظافرهم بعصامية متفردة، وكونوا ثرواتهم، واقترن ذلك المال الوفير بأعمال الخير لمجتمعهم. فهم محافظون وتجار جيدون، ولهم نزعتهم الوطنية لموطنهم حضرموت، ويحترمون ويطيعون قوانين الموطن الجديد [٨]. وبكلمات أخرى، إنهم "بالقوة الناعمة"، خلقوا موطناً "رديفاً" للوطن الأصلي وليس (بديلاً) عنه، وأصبح الشتات أو المهجر كأنه امتداد لحضرموت، بسبب العلاقة الوجدانية الوطيدة، ونقلوا أسلوب العيش ومظاهره في التثاقف والمأكل والمشرب، وحتى الاختلاف والصراع. وأبقوا على الموطن الأصلي حياً بداخلهم كخط الرجعة أو المآل الأخير عند الملمَّات. ويذكر (إنجرامس) في نفس المصدر: "يبدو أن هناك قلة من الأقطار التي تعيش نسبة كبيرة من سكانها في المهجر مثل حضرموت. وكثير من هؤلاء لا يغادرون مهاجرهم نهائياً، وهناك من يتوقع العودة بعد أن يجمعوا من الثروة ما يمكنهم من العيش في بلادهم حتى الممات. إن الثروة بالنسبة لهم مفهوم نسبي، فقد يجمع بعض منهم مبالغ طائلة، ولكن طموح البعض الآخر متواضع، إذ يقنع ببعض مئات أو آلاف الريالات ماريا تريزا".

ومن نافل القول إن الهجرة، وهي ظاهرة إنسانية طبيعية يفرضها الحراك السكاني، عادة ما تكون من بيئة طاردة إلى أخرى جاذبة، على تعدد أنواع الجذب، وهي في جانبها الديموغرافي موضوع لعلم السكان الحديث Population Demography، الذي يتناولها بمختلف المناهج الإحصائية والدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، ولا نود التوسع في ذلك. ولكن يمكن الإشارة إلى أنه في عام ١٨٨٦م قام الرحالة الهولندي (فان دنبيرج) بدراسة لـ "المستوطنات الحضرمية" في إندونيسيا، وقد استنتج من دراسته تلك طريقة

(٨) نقلا عن هارولد إنجرامس.

تكاثرهم في المهجر حيث يقول: "حين يستقر العربي (ويقصد المهاجر الحضرمي) في أرخبيل الهند، ويصل إلى القناعة بأن شخصاً واحداً غير كافٍ لإدارة تجارته، فسرعان ما يتفق مع شخص آخر من أسرته وقبيلته. وهذا هو السبب الذي يفسر لماذا تجد أغلبية المهاجرين في المستوطنات من منطقة واحدة في حضرموت[٩]. لقد أصبح تعداد الحضارم في المهاجر يعد بعشرات الملايين، بينما لا يتجاوز المقيمون منهم في حضرموت المليونين، بحسب نتائج آخر تعداد سكاني لعام ٢٠٠٤م. وينقل الأستاذ سعيد عوض باوزير عن المستشرق الإنجليزي البروفسور سيرجنت، من مقال له نشر في بيروت، قوله: "ولقد أقلق تدفق الحضارم إلى إندونيسيا بال الحكومة الهولندية التي كانت تستعمر تلك البلاد، فوضعت العراقيل في طريق هجرتهم إليها، ووجهت إليهم أشد أنواع المضايقات، وحرّمت عليهم دخول بعض المناطق، ومنعتهم من التجوال إلا بإذن خاص وبعد صعوبات كبيرة". وفي تعليق للأمير شكيب أرسلان على كتاب "حاضر العالم الإسلامي" لأمين الريحاني، يذكر أن "هناك مسالة مهمة يقال لها "مسألة الحضارمة Hadramis Issue"، وهذه تكترث لها الحكومة الهولندية أكثر من أي مسألة في جاوا"، بمعنى أن المستعمرين الهولنديين كانوا يتنبهون إلى خطورة المهاجرين الحضارم أكثر من السكان الأصليين. وهكذا دخلت الهجرة الحضرمية قاموس السياسة الدولية، وأصبحت قضية أو مسألة تستدعي الانتباه والاهتمام وتتطلب الحل. ولعل ذلك يفسر توافد الرحالة الهولنديين إلى حضرموت، مُنْذُ ثلاثينيات القرن الماضي، للوقوف على كنه مصدر هذه الهجرة "العجيبة" لأناس فقراء ذوي عزم، يتحولون إلى تجار ودعاة يتصاهرون مع السكان الأصليين ويدعونهم إلى الدين الإسلامي،

(٩) هارولد إنجرامس، المصدر نفسه.

وينبهونهم إلى أمور تمس السلطة والمصالح الاستعمارية التي جاء من أجلها الهولنديون إلى تلك البلاد.

وإذا استثنينا هجرة الحضارم، كغيرهم من اليمنيين، التي بدأت مُنْذُ فجر الإسلام استجابة لدعوة الجهاد في سبيل الله وبسبب الفتوحات الإسلامية، حيث استقر أولئك المهاجرون في تلك البلاد التي دخلها الإسلام، وطاب لهم المقام بها وذابوا فيها، فإن الهجرة الحضرمية في العصور الحديثة، لاسيما تلك التي اتجهت إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا في البداية عبر الهند، قد ارتبطت ببعض الظواهر البارزة المثيرة للاهتمام؛ كونها تأتي من الطرف الأضعف في جدلية "البيئة الطاردة" و"البيئة الجاذبة". فهذه الهجرة الحضرمية قد حملت معها عناصر "الموطن الأصلي"، الغث منها والسمين، إلى الشتات، فشكلت لنفسها بيئة ثقافية حاضنة وأنساقاً اجتماعية وقيمية خاصة عاشت عليها وبها، فحمت نفسها بذلك من تأثيرات قيم "السكان الأصليين" و"السادة المستعمرين" لتلك البلدان في حينها، بغض النظر عن مقياس التخلف والتقدم في هذه العلاقة. وسبب ذلك يرجع، في جزءٍ كبير منه، إلى أن الهجرة الحضرمية في أطوارها الأولى خاصة، لم تكن اختيارية بل إجبارية من بيئة طاردة قاسية بائسة، كانت تعج باضطراب الأمن والمنازعات القبلية، بحيث لم يعد هناك من مخرج أمام الناس إلا النأي بالنفس والفرار. ويذكر المؤرخ الكبير، الأستاذ محمد عبد القادر بامطرف في كتابه المعروف عن "الهجرة اليمنية" أن "عدد المهاجرين الحضارم بلغ سنة ١٩٣٥م حوالي ٩٩،١٠٣، وهوما يقرب من ثلث سكان حضرموت، استقر (٧٠%) منهم في إندونيسيا لطيب الإقامة بها وتنوع بيئتها وغنى مصادرها، بمقاييس ذلك الزمان، وفوق ذلك بساطة أهلها.

وبعد ردح من الزمن في الغربة، ما لبث المهاجرون الحضـــارم أن أخذوا بالمبادأة وطفقوا يبثون ثقافتهم وقيمهم، وفي المقدمة دينهم الحنيف إلى "السـكان الأصـليين"، على عكس المعادلة التي كان من المفروض أن تحكم علاقة التأثير والتأثر بين "القادم" المهاجر والمقيم "الأصلي"، بحيث يتمثَّل ويتقمص "الأول" عادات وسـلوك "الثاني" الذي عادة ما يفرض ثقافته وقيمه، بوصـفه صـاحب الأرض ومـا عليهـا، بحســب نظريـة ابن خلدون في "ولع المغلوب بـالاقتداء بالغالب" إذا طبقنا مســألة الغلبة هنا تجاوزاً. وفي هذا خروج عن المألوف له أســبابه وربما أســراره. ولســوف نعرض جملة من الظواهر التي تميزت بها الهجرة اليمنية الحضرمية، لاسيما الهجرة إلى جنوب شرق آسيا والقارة الهندية، التي جعلت منها أكثر من مجرد مكان لطلب الرزق:

١) وأول تلك الظواهر: التأسيس لمنهج السلوك والمعاملة الحسنة في المعايشة، والدعوة إلى الله ســبحانه وتعالى "بالحكمة والموعظة الحســنة". ثم بالحجة والإقناع بإعطاء "القدوة" والمثل الأعلى في الحياة الذي يُحتذى به، واعتماد طريق العلاقات الحميمة عن طريق "التواصل الشخصي"، او ما يسمى في زمـاننـا Personal Communication، المنزَّه عن المصـــلحـة، مقـابـل الأسلوب الدعوي الخطابي الهادر المتوعد الجلف المشحون بـــ "الترغيب والترهيب والوعد والوعيد" المدعَّم بالمال غالباً، وهو الســائد هذه الأيام، الذي لم يُثْمر إلا صـدوداً وتشـوشـاً في أوسـاط المتلقين. ونحن لا نسـتطيع أن ندَّعي أن الحضـــارم جميعاً قد هاجروا إلى هذه البلاد بصـــفتهم "دعاة" أو وعَّاظاً لنشـــر الإســـلام، فذلك أمر لا يســـتقيم لمنطق الأشـــياء، ولم تدعمه البراهين التاريخية حتى الآن حســـب ما نعلم. فهم، في معظمهم، من الفئات البســـيطة وفق "التراتبية الاجتماعية الحضـــرمية" القديمة، التي يصـــنفها

الأستاذ كرامه سليمان بامؤمن في كتابه [١٠]، في ثلاثة أصول وتسعة فروع. ولا شك أن حركة الهجرة شملت فئات من جميع المراتب، غير أن معظمهم ينحدرون من فئة "التمسكن" بحسب تصنيف الأستاذ بامؤمن، وهم عادة من غير المتعلمين، ناهيك عن التفقه في الدين...وهناك قصص متواترة في الحكايات والروايات الشعبية الحضرمية ــ غير موثقة ــ تشير إلى أنه حتى من أصبح منهم من كبار الأغنياء فيما بعد، مثل آل الكاف، كانت بدايات الآباء المؤسسين منهم بسيطة، وكان يحوجهم المال، وكانت هجرتهم كما غيرهم أيضاً طلباً للرزق في المقام الأول.

والأقرب إلى الاعتقاد، أن من بين أولئك المهاجرين الأوائل عدداً لا يُستهان به ممن ينحدرون من الأسر التي حازت قسطاً من التعليم وذات تفقه في الدين، ممن يُحتمل أنهم نذروا أنفسهم للوعظ والإرشاد، أو احترفوا "الإمامة" في المساجد وأنشأوا الخلوات، وأخذوا يعلِّمون الناس من السكان الأصليين الذين كانوا على الفطرة، مبادئ الدين الحنيف، حتى تعرفت شعوبٌ بأكملها على الدين الإسلامي الحنيف ودخلت "في دين الله أفواجاً"، على قاعدة "الدين المعاملة". ثم هناك عامل ديموغرافي مهم لا يمكن إغفاله، كان له بالغ الأثر في سلاسة انتشار الدعوة وسلاسة الاندماج في تلك المجتمعات، يتمثل في التزاوج الذي ولَّد المصاهرة فحصل التقارب والتفاهم في العيش، ومن ثم التصديق في الاعتقاد. ذلك أن الهجرات الأولى كانت ذات طابع "ذكوري"، أي أن موجات الهجرة الأولى كانت تتكون في معظمها من الرجال المتزوجين التاركين لزوجاتهم في الموطن الأصلي، أو الشباب في سن الزواج. وكان بديهياً أن يتجه

(١٠) كرامة مبارك سليمان بامؤمن: الفكر والمجتمع في حضرموت. مكتبة الثقافة عدن ٢٠٠٦م.

هؤلاء إلى طريق العفة، فحدثت حركة تزاوج واسعة شجَّع عليها رخص المهور وبساطة مراسيم الزواج، على عكس ما كان سائداً في حضرموت. فأحدث ذلك حالة من الخصوبة العالية High Fertility وكثرة المواليد، يعرّفها الديموغرافيون بـ (Population Momentum)، أي حالة بلوغ ذروة وتواتر في الإنجاب خلال فترة زمنية محددة؛ بسبب كثرة أعداد النساء في سن الزواج والإنجاب في تلك المجتمعات، مما سمح بتعدد الزيجات والزوجات، في إطار الضوابط الشرعية، خاصة وأنها حدثت في فترة زمنية محددة تقدَّر بجيل أو جيلين، وكانت رغبة في الإكثار من "قوة العمل"، كما جاء في تقرير Van (den Berg) أعلاه، وحرصاً على "العزوة" الضرورية في المهجر وبلاد الغربة. كما أن أحداً لم يكن يهتم في ذلك الحين بوسائل تنظيم الأسرة أو يكترث لسن الزواج، فكان أن تشكلت "مستوطنات" أو تجمعات سكانية تركَّز فيها المهاجرون الحضارمة خاصة في جاوا. فاختلطت عندها الأحساب بالأنساب، وتبدلت السُّحن، إلى أن ظهر الجيل الثالث المسمى بـ "الموالدة" الذين أصبحوا يُعرّفون أنفسهم بأنهم "إندونيسيون وسنغافوريون" وغير ذلك، وأن تلك البلاد هي أوطانهم. ويلخص الأستاذ كرامة سليمان في مؤلفه المشار إليه، نهاية تلك المسألة بقوله: "فنهض شباب منهم يندد بما عليه آباؤهم من شقاق وافتراق، ويعلن أن مدارس الآباء لم تعد تواكب التطور وأن عليهم أن يتحدوا جميعاً، وأن لا مكان لنزعة علوية أو إرشادية بين صفوفهم، وأن مصالحهم ومستقبلهم في إندونيسيا الواعدة لا في حضرموت القاحلة، وإن العلم الحديث هو السبيل الوحيد لانتزاع حقوقهم في المجتمع الإندونيسي الجديد، وإلا سوف تسحقهم عجلة التقدم التي لا ترحم". وبهذا لم يتبق لهم إلا الحنين إلى موطن الأجداد، الذي يعبّر عن نفسه في مناسباتهم الخاصة وأعراسهم التي يتغنون فيها بأغانٍ من التراث

الحضرمي، ومهما قيل في ظاهرة انتشار الإسلام في تلك البلدان، التي تُعد اليوم من أكبر شعوب الأرض سكاناً من المسلمين، فإنها جديرة بالاهتمام والتبصر والدراسة لمعرفة أسرارها وربما الاستفادة منها في تصحيح مسار الدعوة السائد في الوقت الراهن.

٢) اما الظاهرة الثانية فتتمثل في أن المهاجرين الأوائل الذين "نشروا الدين الإسلامي" في تلك الأصقاع، قد حملوا معهم الكثير من العادات والتقاليد البالية والحزازات، ففرقتهم في يوم من الأيام فتوى واحدة حول "شرط الكفاءة في النكاح"، وأشعلت بينهم سجالاً فقهياً مذهبياً أسال الحبر كله، وتسببت في إرباك "مؤتمر سنغافورة للإصلاح والوحدة ١٩٢٨م" في الوطن الأصلي، ووأد القرارات المهمة في مهدها، بسبب الانقسام بين "الإرشاديين" و"العلويين" الذي تطور إلى تنابز بالألقاب، ثم تطور ذلك الجدال المذهبي العقيم وأخذ طابعاً "علوياً – إرشادياً"، واستطال بتدخل أيادٍ خفية حتى تحول إلى ما يشبه الفتنة التي انتشرت كالنار في الهشيم، لتصل إلى داخل حضرموت، فولَّدت انقساماً اجتماعياً وقبلياً وقطيعة لم يكد يسلم منها أحدٌ من الناس، إلى الحد الذي استدعى معه تدخل دول أجنبية وعربية ومؤسسات إسلامية لمحاولة إصلاح ذات البين، بما في ذلك مشيخة الأزهر الشريف. فقد عُدَّ ذلك الشجار مساساً بحق العرب والمسلمين في المهجر.

ومن وجهة نظر علم الاجتماع السياسي، يرى الدكتور عبدالله البوجرا[١١] أن ذلك الجدال الفكري/ الفقهي كان رمزاً للصراع على السلطة ومراكز القوة بين النخب التقليدية في مواجهة حركة التغيير الاجتماعي، قادت إلى نقد التراتبية

(11) Abdullah Bujra , Political Conflict and Stratification in Hadramaut, Middle Eastern studies (july967) .

الاجتماعية المتأصلة في حضرموت وامتداداتها في المهجر، لاسيما بين عرب مستعمرة جاوا، ولذلك فإنها- كما يقول- لم تكن نضالاً ديمقراطياً ضد نظام اجتماعي حضرمي عتيق بالٍ، ولكنه كان صدمة ضد الرتب والامتيازات في المجتمع المستعِمر نفسه أيضاً. في كتابه الذي أصدره في دمشق سنة ١٩٤٩م بعنوان (حضرموت)، تعرض الأستاذ علي عقيل بن يحيى لتلك الظاهرة، ملخِّصاً المشكلة كما يأتي: "وتراءى لحكومة هولندا أن هذه الجمعيات الحضرمية تكوّن خطراً عليها، فاستعملت مكرها في التفريق بينها، مستغلة رعونة نفسيات بعض زعماء الحضارمة، وهكذا حدث النزاع السخيف بين العلويين وحزب الإرشاد. ووجهة نظر هذا الحزب هي الثورة على تفرد العلويين وتحطيم النظام الطبقي القائم في حضرموت، على حين يرى العلويون ألَّا دخل لهم وحدهم في هذه الأوضاع التي تعاني مثلها البلدان العربية، التي يشاركهم فيها الأمراء والعشائر المسلحة، وأن العمل لتحطيمها لا يأتي من وراء ثورة طائشة بإلقاء تهم باطلة، وإنما بالسعي المشترك في ترقية المستوى الثقافي للشعب". ومن الواضح أن هذه الحركة في المهجر بدأت تفتحاً فكرياً نبع عن تألم الحضارمة من واقعهم السيء وتطلعهم إلى مجتمع أفضل، إلا أنها لم توجَّه الاتجاه الصحيح، فأخذت ذلك المظهر من التخاصم وتبادل المسؤوليات غير المجدي. وأخيراً دبَّ الوعي القومي فشمل الجميع، فلم يعد يُنظر إلى تلك الحوادث إلا من وجهة نظر تاريخية فقط. وفي وقت لاحق أكد ذلك الموقف للعقلاء والمتنورين تجاه تلك "الفتنة" الأستاذ كرامة سليمان بقوله" "ولسنا هنا في دور المحاكمة والإدانة، بقدر ما نريد استخلاص العبرة من دروس الماضي التي تُعلمنا أن الاعتدال في الرأي يفضي إلى التقارب والتفاهم، وأن التشدد والتعنت والكبرياء والأنانية تقود إلى الاختلاف ثم الافتراق ثم النكبة".

٣) غير أن المثير حقاً والداعي للعجب والإعجاب معاً، أن تتحول حالة الصراع تلك تدريجياً إلى قدحٍ للفكر وشحذ للقرائح، فأنتجت حركة صحفية وأدبية في المهجر، ما لبثت أن تحولت إلى استنهاض للهمم والتباري بين المتخاصمين في نشر العلم والدعوة إلى الإصلاح في مهاجرهم، ومنها إلى موطنهم الأصلي، حضرموت. ولعل في ذلك تأسيساً لقاعدة "عدم الفجور في الخصومة" وبأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، ويصف الأستاذ كرامه سليمان في كتابه السالف الذكر هذه الظاهرة بقوله: "هذا الصراع الفكري المتأجج بين الحضارمة في المهجر قد قدح العقول وأثرى العلوم والآداب، كما لعبت الصحف من مجلات وجرائد دوراً بارزاً في التنوير، فقد قامت المدارس الحديثة والأربطة الدينية والمعاهد التي أنشأها جاذبا الصراع، بدورها الفعال في تنامي الوعي لدى جيل عصر التنوير من مختلف فئات المجتمع".

ومن ناحية أخرى، أدت تلك الحوادث إلى نتيجتين، الأولى: التوجه نحو التعمق في دراسة شؤون التراث والتاريخ والعربية وعلومها، والتوسع في تعليم الناشئة، ليس في المهجر بل في الوطن الأم، حيث فتحت عدة مدارس، مثل مدرسة آل الكاف ومدرسة جمعية الحق ومدرسة الفضائل الإسلامية في تريم، ومدرسة "مكارم الأخلاق" في الشحر، و"مدرسة الفلاح" في المكلا، بمؤازرة العلامة محمد بن عقيل بن يحيى وبعض المهاجرين في سنغافورة.

٤) التغلغل إلى منظومة الحكم في المهجر: وفي المجال السياسي تبوأ بعض المهاجرين الحضارم من الأسر المتنفذة التي أثْرَتْ في المهجر، لاسيما (القعيطي، الكثيري، العولقي)، على سبيل المثال، أعلى المناصب في مهاجرهم وبالذات في الهند، حيث تمكنوا من التغلغل في "نظام حيدر أباد

الدّكن"، فأصبحوا يمتلكون الإقطاعيات الواسعة والثروات الضخمة في تلك الولاية الهندية. ويذكر (إنجرامس) في كتابه المشار إليه أعلاه: "على الرغم من تنوع اتجاهات المستوطنات الحضرمية في الخارج، فإنه يجب الإشارة إلى أولئك الحضارمة الذين هم في خدمة نظام حيدر أباد. فقد أبلغني السلطان القعيطي أن القوة الحضرمية هناك تقدر بحوالي خمسة أو ستة آلاف، منهم ٢,٠٠٠ أو ٣،٠٠٠ من يافع الذين لهم علاقات أو ارتباطات بحضرموت. وهناك قبائل أخرى مثل: نوّح والجِعْدة والصيعر. وأن رئاسة حرس النظام الخاص هو سلطان المكلا الجمعدار (يقصد عوض بن عمر القعيطي). وقد بلغ الطموح في السلطة والرئاسة بأحدهم (القعيطي) حدَ التفكير في القيام بانقلاب عسكري في حيدر أباد لإسقاط حكم النظام والاستيلاء على مملكته وإقامة "دولة حضرمية" في الهند، في سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م، ولكن تلك الخطة فشلت بسبب وشاية أبلغها للنظام أحد أولئك الزعماء الحضارم (العولقي)؛ نظراً للمنافسة والخصومة الشديدة بينهم (بحسب العادة في الكيد لبعضهم بعضاً). ولقد اختلطت الخصومة بالطموح لدى هؤلاء الثلاثة، وتمثل ذلك في مشاريعهم لإقامة دويلات لهم في حضرموت، وأخذوا ينفقون، أو قل يبددون، الثروات الطائلة التي كدسوها من الهند في التسابق على شراء الأراضي والإقطاعيات في حضرموت؛ لتكون مرتكزات لدويلاتهم المنشودة. وكانت النتيجةُ صراعاً مريراً وتحالفات مصلحية بينهم؛ نظراً لضيق أفقهم وعدم استيعابهم لمحركات الصراع الدولي من حولهم. ففي حين قضت التحالفات الاستعمارية البريطانية في ذلك الوقت ــ وربما الحظ العاثر ــ على مشاريع بعضهم مبكراً (العولقي، ١٨٧٦م)، أمهلت بعضهم (الكثيري والقعيطي) ما يقرب من قرن من الزمان بعده، لتنتهي سلطناتهم دفعة واحدة

وفي شـــهر واحد في نوفمبر من عام١٩٦٧م بقيام "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية" واشتقاقاتها فيما بعد".

التخالط والتمثل في مجتمعات المهجر

وفي تجربـة أخرى فريـدة للأغلبيـة العظمى من المهـاجرين الحضـــارم، استطاب لهؤلاء العيش والمقام بمهاجرهم التي أصـبحت "أوطاناً" لهم، فأسلموا أنفســهم لعملية تمثل واســتيعاب دامت حقباً طويلة Assimilation Process، أنتجت أجيالاً متعاقبة، وخلقت "قوة ناعمة" مارسوها من خلال النشاط التجاري والدعوي، وتحققت لهم المواطنة الشريفة واكتسبوا السمعة الطيبة، فتبوأوا أعلى المناصـــب الســياســية والاجتماعية والعســكرية والعلمية في تلك المجتمعات، مازالت ممتدة حتى الوقت الراهن، مع الاعتزاز بالخصـــائص والأصـــول. وقد اسـتطاعت بعض الأسـر، بجهود عصـامية، تكوين ثروات ضـخمة بلغت يوماً (٢٥،٠٠٠،٠٠٠) جنيه، هي ثروة آل الكاف مستثمرة في سنغافورة، على سبيل المثال لا الحصر، وذلك رقم مهول بمقاييس ذلك الزمان. وتذكر بعض المصادر أن تحويلات المهاجرين إلى حضرموت في القرن التاسع عشر والعشرين بلغت ربع مليون جنيه إسـترليني شـهرياً، معظمها من إندونيسـيا وجزر الملايو. وهذه كانت تشـــكل قاعدة الإعاشـــة الأســـرية ومصـــدر الإعالة للفئات غير المنتجة اقتصـــادياً من الســـكان، وهم الغالبية في ذلك الزمان، ولاســـيما في وادي حضرموت الذي كان يعاني من دورات القحط والمجاعة، وهؤلاء المعالون هم، ـــ بالإضافة إلى الأطفال والنساء والعجزة ـــ (العاطلون بالوراثة) وأساسهم فئة كبيرة من النـاس لم تعد تبحث عن عمل، واســـتمرأت العيش على حســـاب التحويلات من المهجر في حالة من الرخاء والاســـترخاء والمبالغة في رغد العيش والتطاول في البنيان في الســـراء، ما أوجد حالة من المجاعة والعوز في

الضـــراء بعد أن تقطعت الســـبل أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد تكرر مثل ذلك الحال في مرحلة ما بعد الاســتقلال، فذاق الناس مرارة شــظف العيش.

محددات البحث الاجتماعية الثقافية Socio-cultural Determinants

١) يتضح من السياق أن الهجرات الأولى لليمنيين الحضارم قد بعُد الزمان بها، وأنه لا يمكن تناولها إلا كخلفية تاريخية لتأصيل البحث والإبقاء على السياق التاريخي.

٢) ينحصــر الإطار الزمني الذي يمكن فيه تناول المهاجرين إلى جنوب شــرق آســيا والهند وشــرق أفريقيا بصــفتهم يمنيين حضــارم في الهجرات الأولى، خلال الفترة الممتدة بين تأســيس "شــركة الهند الشــرقية الهولندية" وظهور السـفن البخارية الحديثة في منتصـف القرن التاسـع عشـر (١٨٥٠م)، حيث كانوا في يعيشون في حالة/ مرحلة (الشتات Diaspora) في كيانات متميزة في المجتمع الأصــلي، حتى بداية اســتقلال إندونيســيا والبلدان الأخرى مُنْذُ منتصف الستينيات.

٣) مُنْذُ الجيل الثالث للمهاجرين تقريباً، حدث في البداية ما يمكن عده "الاندماج الإيجابي" الذي يعني الانخراط في المجتمع المحلي وقبول المجتمع المحلي بهم كمواطنين، مع الاحتفـاظ بـالهويـة العربيـة، من خلال أداء وظـائف اجتماعية وشغل مناصب سياسية وتحقيق مراكز مالية. وبالتوازي مع ذلك، حدث لبعض المهاجرين ما يسمى "الاندماج الكامل/ شبه الكامل" الذي يعني فقد الهوية العربية ثم الذوبان والانصــهار في المجتمع المحلي بشــكل كامل،

بحيث يصعب التعرف على هؤلاء إلا بقرائن ضعيفة مثل ملامح الوجه أو التقصي التاريخي لأصول الأسر[١٢].

٤) وجد أبناء الجيل الثالث من المهاجرين (الموالدة) من أمهات إندونيسيات وماليزيات أو عربيات مولودات في إندونيسيا، أنفسهم بين شقي رحى[١٣]: نظام (تراتبي Hierarchal) حضرمي عشائري عتيق، ولَّد صراعاً بين آبائهم وأجدادهم في المهجر، وسياسة تمييز عرقي مارستها السلطات الاستعمارية الهولندية ضدهم، فخلق هذا الجيل لنفسه أشكالاً مختلفة من النشاط للبحث عن هويته وآفاق مستقبله، تمثلت في حركة "أبناء عرب إندونيسيا" مثلاً. حيث شكلوا أول تجمع لهم في عام ١٩٣٠م باسم "رابطة عرب إندونيسيا"، وفي عام ١٩٣٤م أسسوا أول حزب لهم تحت مسمى "اتحاد عرب إندونيسيا" على أساس الاعتراف بإندونيسيا وطناً لأبناء العرب وعدّهم إندونيسيين عليهم واجبات ولهم حقوق كباقي الشعب الإندونيسي. بذلك اضمحلت ظاهرة (الشتات Diaspora) وتقلصت المسافة بين الموطن الأصلي والمهجر وأصبحت العلاقة تقوم على التواد وصلة الأرحام، بعد أن كانت علاقة جدلية تقوم على أحداث كبرى أنتجت حركةَ إصلاحٍ ونهضةً وتحديثاً في التعليم والصحافة والعمران والحياة بشكل عام، بلغت حد إقامة نظم للحكم (سلطنات القعيطي والكثيري) شكلتا أساساً للقضاء على

---

(١٢) انظر: د. صادق أحمد مكنون: بحث بعنوان: علاقة الحضارمة في جنوب شرق آسيا بأرض الوطن وسياسة الفصل العنصري الهولندية وأثرهما في الحفاظ على الهوية والاندماج، الجامعة الماليزية، ٢٠٠٥م.

(١٣) أ.د. صالح علي باصرة: دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

الصراعات والعلاقات القبلية وفرض سلطة القانون، خاصة بعد إقامة الصلح العام في ربوع حضرموت في ما عُرف بـ"صلح إنجرمس" ١٩٣٧م.

٥) أما الهجرة إلى الجزيرة العربية فلا نبالغ إذا قلنا إنها قصـــة نجاح حقيقية، تكونت بموجبها "إمبراطوريات مالية" ضخمة، وسطعت فيها أسماء كبيرة في عالم المال والأعمال، وهي بحاجة إلى أن تكتشـــف القدرة الهائلة من العصـامية والعناء الذي بُذل في سـبيلها، وتوثيق قصـص النجاح التي انتهت إليها، وهذا ما ستُعنى به هذه الدراسة.

٦) لكن الهجرة إلى مجتمع عربي إســـلامي جعلت المهاجر يشـــعر بأنه لم يعد "غريب الوجه واللســـان" وأنه لم يعد يشـــعر بأنه يعيش في "شـــتات"، واضـــمحلت جدلية "المهجر-الموطن الأصـــلي". لذلك فقد حصـــل الاندماج الكامل للمهاجرين الأوائل في المجتمع الجديد وأصبحوا جميعهم "سعوديين" بعد قيام الدولة الســـعودية الثالثة على يد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سـعود. ومع اكتشـاف النفط في دول الخليج والجزيرة العربية شـهدت حركة الهجرة اليمنية الحضـــرمية تغيراً جذرياً في اتجاهات تدفقها، لاســـيما في النصـف الثاني من القرن العشـرين، حيث تركز معظمها في المملكة العربية الســـعودية حتى بلغ تعدادهم (١,٤٦٧,٨٨٨) في منتصـــف الســـبعينيات، وشـــكلوا حوالي ١,٥ مليون عامل من قوة العمل في الســـعودية١٤ في تلك المرحلـة. لقـد أصـــبح المهـاجرون "مغتربين Immigrants" يُعـاملون ويتعاملون كقوة عمل في ســـوق العمل يخضـــعون لقوانين الهجرة والعمل المرعية، وحلت حالة الاغتراب Alienationالتي تحمل معنى "البضـاعة" في ســـوق العمل بدلاً عن مفهوم "الهجرة" والأســـفار، التي تعني التنقل

(14) ESCWA, Population Bulletin, Amman, 1994.

والســـوح في "أرض الله الواســـعة" وفوائدها الســـبع التي جاء تعدادها في القصـيدة المشـهورة "سـافر ففي الأسـفار سـبع فوائد..." التي يُعتقد أنها للإمام الشافعي.

٧) يشير واقع الحال إلى أن من اندمج أو سيندمج من هؤلاء وفق نظام الجنسية في الخليج والجزيرة العربيـة، يعـدون أنفســـهم مواطنين لتلـك البلـدان، ولا يريدون أو لا يرغبون أن يتم تناولهم والبحث في شـــؤونهم الآن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بصفتهم (يمنيين/ حضارمة) في المجتمع الســـعودي على وجه الخصـــوص، تماماً كما حدث مع "الموالدة" أبناء المهاجرين في إندونيسيا وجنوب شرق آسيا كافة الذين عدَّوا أنفسهم مواطنين كاملين لتلك البلدان. وغاية ما سـتقبل به الفعاليات الاقتصـادية الكبرى منهم، هو البحث في مؤسـسـاتهم بصـفتها "بيوتات مالية" أو مشـاريع اسـتراتيجية، بغض النظر عن جنسـية أصـحابها، مع اعتزاز البعض بأصـولهم التي تتبدى في إقامة بعضـهم لمشـاريع حيوية متواضـعة مثل: تمديدات مياه الشـرب إلى كثير من مناطق وادي حضرموت (آل بغلف)، طريق ومستشفى خيلة بوادي دوعن (آل بقشان)، مستشفى وادي العين (آل بابكر).